**878**

**وطننا العربي كم هو بحاجة الى أمثال الرئيس "مرزوق الغانم"!!**

**سؤال أطرحه بفرحة كاملة لِما يختزنه هذا الرجل من حسن الخصائل وروح الشهامة العربية،لكن للأسف يقابل تلك الفرحة غصة كبيرة،قياساً على ما يجري في العالم العربي من محيطه الى خليجه،وغالبية قادة العرب يشاهدون ما يجري،وكأن الأمر لا يعنيهم ! مهلاً يا قادة هناك أمور لا يمكن التساهل معها،وأنا إذ لن أدخل في تعاريج ما يحصل في وطننا العربي من ويلات وجرائم،لأنه بإعتقادي أن هذا هو المطلوب، كي يعاني هذا الشعب المنتشر في دول العرب قاطبة،وهو مُخطّط له،بهدف تنفيذ "أجندات مُعينة" ! لكن مواقف رئيس مجلس الأمة الكويتي الرئيس "مرزوق الغانم" أعطانا جرعة أمل،بأن هذه الأمة لا يزل فيها قادة على قدر المسؤولية،وإعجابي بهذا الرجل – الذي بإعتقادي يشاركني فيه كل عربي لا يزال يمتلك نخوة العرب وقيمهم – بدأ فور نشر الفيديو الذي من خلاله قام الرئيس مرزوق في تشرين الأول 2017 وخلال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الذي أنعقد في حينه في روسيا،بطرد رئيس الكنيست الأسرائيلي من الأجتماع،ومن تابع يومها موقفه هذا،لا بُدَّ من أن تعود به الذاكرة الى مقتل الطفل "محمد الدرة" في حضن والده المختبىء وأياه في زاوية من زوايا إحدى شوارع فلسطين !! ربما كان هذا المنظر المحفور في ذاكرة الرئيس "مرزوق" السبب الرئيس بالإضافة الى الانتهاكات اليومية التي تقوم بها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني،وإساءة معاملته بصورة غير مسبوقة. هذا الإعجاب بشخصية الرئيس مرزوق الفذة،زاده ما كتبته جريدة النهار اللبنانية من تقرير عن شخصه [النهار 19 كانون الأول 2018.ص 7] التي وصّفت مزاياه إن على الصعيد الدولي،أو على الصعيد الداخلي،حيث بلور تقرير "النهار" دوره في الوقوف الى جانب سمو أمير الكويت – الذي أسميته في إحدى مقالاتي السابقة بـ"حكيم العرب" – وذلك في سبيل صون وحدة الكويت وشعبها المتنوع،الذي عبرَ وبقوة بفضل وعي قادته، ووطنية كل فرد كويتي مهما كان إنتماءه العرقي أم الديني - ونحن لسنا ببعيدين عن التركيبة الداخلية للشعب الكويتي - من كل القصص التي حاول البعض زجّ الكويت فيها.ومن هذا المنطلق ووفق التقرير المشار أليه،يعمل الرئيس مرزوق على رصّ الصف الداخلي،ورهانه الكبير على ان صاحب سمو الأمير"مُتمسك بالديمقراطية وبالمكتسابات الدستورية". هنا لا بُدَّ لي من باحث في القانون الدستوري،وأستاذ لهذه المادة في عدة جامعات لبنانية،من التنويه بفرادة "الدستور الكويتي" الذي لو أراد سمو أميرها،لكان جعل من دستور البلاد،أداة تَحكُّم بكل فروع السلطات المُشتقة،ولكان عمل ومن دون جهد على تغييب دور السلطة التشريعية.لكن الواقع هو خلاف ذلك،إذ أن مجلس الأمة الكويتي يقوم بدور غير مسبوق في كل العالم العربي – حتى في وطني لبنان – لجهة المساءلة والمراقبة شبه اليومية التي يُجريها على السلطة التنفيذية،حيث أصبحت هذه الأخيرة تتحسب يومياً لِما قد يتخذ مجلس الأمة من مواقف ضدها. ومحاربة الفساد التي يقودها الرئيس "مرزوق الغانم" هي من أولى أولوياته.فيا حبّذا لو تقتدي به برلمانات العالم العربي بأسره ومن ضمنها برلمان لبنان.!!! ختام هذه المقالة،التي توخيت فيها الموضوعية والاستقلالية،أقول ماذا ينقصنا في لبنان – ما لنا وبقية العالم العربي – للإقتداء بمسيرة هذا الأنسان ومن خلاله بمجلس الأمة الكويتي،رغم حداثة دخول الرئيس "مرزوق"الى دائرة القرار منذ 2013 ولا يزال،واضعاً لنفسه إستراتجية واضحة في هذا المجال- مًتكىءً على تعاون وتفاهم مع رأس السلطة سمو الأمير – والتي تُختصر بأن الكويت هي لكامل شعبها،ومصلحة الكويت فوق كل المصالح والأستراتجيات التي ينخَرِطُ فيها بعض قادتنا عن معرفة أو غير معرفة،مُتغافلين إستقراء الماضي،لإستكشاف المستقبل ممن سبقوهم من قادة،فضلوا الالتحاق بالمصالح الخارجية متجاوزين هموم شعوبهم الداخلية،والى أين أنتهوا !!. أتمنى أن تُقرأ هذه المقالة بالعين المُتجردة،إذ لا أبغي منها سوى دقّ جرس الإنذار والتنبيه لِما يحصل في وطننا العربي !! والباقي أتركه لذوي الألباب!**

**البرفسور أمين عاطف صليبا**